متغيّرات كبرى وردود متباينة

واجهت المناطق الفلسطينية المحتلة، خلال حزيران (يونيو)، ثلاثة متغيّرات كبرى، من المتوقع ان تفتح الباب لجولة من الضغوط على المواطنين في هذه المناطق، وتنذر بخلق المزيد من الصعوبات والعراقيل أمام المساعي الفلسطينية لنيل الاستقلال الوطني. وجاءت ردود الفعل على المتغيّرات، هذه، متباينة، عبّرت عن تخوّفات حقيقية من تحوّل الاوضاع في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة الى ما هو أسوأ ممّا هي عليه الآن؛ وازدياد المشكلات التي تواجه مسيرة السلام في المنطقة، الآخذة في التراجع، منذ بضعة شهور، الى حدّ اقتراب انسداد آفاقها كلية. وقد ظهر أول المخاوف الفلسطينية مع اعلان تشكيل حكومة جديدة في اسرائيل، برئاسة زعيم تكتل الليكود اليميني، اسحق شامير، وبمشاركة عدد من الاحزاب الدينية واليمينية المتطرفة الاخرى، ممّا اعتبرته الاوساط الفلسطينية الحكومة الاكثر يمينية في تاريخ اسرائيل، ووصفت بأنها حكومة حرب، يتوقع الجميع ان تنشأ في عهدها مشكلات عدة، على الصعيدين، الفلسطيني والعربي. وجاء التخوّف الفلسطيني الثاني مستنداً الى توقّع حدوث جولات من الصراع القاسي والمرير على خلفية تشكيل الحكومة الاسرائيلية الجديدة، انطلاقاً من الكيفية التي ستتعامل بها مع الانتفاضة الفلسطينية، والوضع عامة، في المناطق المحتلة. أمّا المتغيّر الثالث الذي سبّب قلقاً اضافياً في المناطق المحتلة، وكذلك خارجها، فقد تولّد بسبب الموقف الاميركي الذي أعقب العملية العسكرية البحرية التي قام بها فدائيون ينتمون الى جبهة التحرير الفلسطينية، بتاريخ ٣٠ أيار (مايو)، على شاطىء تل ـ أبيب، حيث حاولت الادارة الاميركية استثمار الحادث الى الحد الاقصى الممكن، لانتزاع موقف فلسطيني يدين العملية صراحة، ويقدّم تنازلات للولايات المتحدة الاميركية، وحيث تطوّر الموقف الاميركي، سريعاً، نحو اعلان تعليق الحوار مع م.ت.ف. وتعطيل قناة الاتصال السلمية الوحيدة التي ظلت سالكة طيلة عام ونصف العام، على الرغم من انها لم تسمح بمرور أية مباحثات جدية واقتصرت على الاستفسارات والرد على اسئلة الادارة الاميركية، خصوصاً ما يتعلق بـ «الارهاب» وموقف م.ت.ف. منه. وقد انعكست الخطوة الاميركية، مباشرة، على الاوضاع في الضفة والقطاع، فبادرت الشخصيات الوطنية، هناك، الى قطع جميع صيغ تعاملها مع القنصلية الاميركية في القدس، حارمة الولايات المتحدة الاميركية، بالمقابل، من أية قناة اتصال مع القيادات والشخصيات الفلسطينية في المناطق المحتلة.

في المتغيّر الاول، اختلفت الاجتهادات الفلسطينية، وتباينت، بدرجة ما، في تقدير الموقف من الحكومة الاسرائيلية الجديدة، على الرغم من اتفاق الجميع على ان التشكيل الوزاري الجديد جاء نتيجة طبيعية لتصاعد التطرف اليميني داخل المجتمع الاسرائيلي. وتمايزت الآراء بين من لا يرى فروقات جوهرية بين حكومة شكّلها زعيم تكتل الليكود، اسحق شامير، وأخرى كان من الممكن ان يشكّلها زعيم حزب العمل الاسرائيلي، شمعون بيرس. «فاذا كانت [دقّات] طبول الحرب قد ازدادت مع [تشكيل حكومة شامير]، فان حكومة غيرها، كان سيؤلفها المعراخ، لن تتمكن، بالمقابل، من توفير السلام»، كما جاء على لسان رئيس جمعية الهلال الاحمر الفلسطيني في غزة، د. حيدر عبدالشافي (**اليوم السابع**، باريس، العدد ٣٢٠، ٢٥/٦/١٩٩٠)؛ وبين من رأى ان تشكيل الحكومة الجديدة يعتبر «مدخلاً لجمود سياسي طويل سوف يستمر حتى العام ١٩٩٢، موعد اجراء الانتخابات الاسرائيلية المقبلة»، وهو ما اعتقد به محرر صحيفة «الفجر» المقدسية، حنا سنيورة، الذي عبّر عن خشيته من تغيّر الوقائع والحقائق الديمغرافية